

وزير الشؤون الاجتماعية في مرمى غضب اللبنانيين

الشارع المحتج لا يثق في وعود الطبقة السياسية الحاكمة

تفاقم أزمة الغذاء في سوريا

روما - كشف برنامج الأغذية العالمي الجمعة أن حوالي نصف سكان سوريا قد تأثروا بإزمة الجوع التي تواجهها البلاد، ووصف الوضع بأنه غير مسبق. وقال البرنامج التابع للأمم المتحدة في بيان إن 9.3 مليون سوري - من أصل تعداد سكاني يبلغ نحو 17 مليون نسمة - صاروا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة 1.4 مليون مقارنة بسنة أشهر سابقة.

وأضاف البرنامج "يواجه السوريون اليوم أزمة جوع غير مسبوقه حيث وصلت أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى مستويات غير مشهودة، حتى في ذروة الصراع المستمر منذ تسع سنوات". وأضاف أن أسعار المواد الغذائية شهدت ارتفاعاً باكتر من 200 في المئة خلال أقل من عام بسبب "الجمود الاقتصادي والإنهيار السريع للاقتصاد اللبناني - الذي يعتبر جسراً حيويًا لسوريا - وإجراءات الإغلاق في مواجهة تفشي مرض كوفيد - 19".

وأصدر برنامج الأغذية العالمي بيانه عشية مؤتمر للمانحين بشأن سوريا عقد الخميس. وقال البرنامج، ومقره روما، إنه يسعى لتوفير مساعدات غذائية لـ 4.8 مليون سوري، مشيراً إلى الحاجة "المحّة" لمئتي مليون دولار لاستمرار عملياته خلال ما تبقى من العام الجاري.

وتعيش سوريا منذ عام 2011 على وقع حرب تتعاقب فيها مصالح قوى إقليمية ودولية. وفيما حقق النظام السوري المدعوم من روسيا انتصارات عسكرية هامة، بات محاصراً بقانون قبصر والذي أقرته الولايات المتحدة بهدف الضغط أكثر على النظام لإسقاطه أو تعديله بحسب ما يقول الكثير من المراقبين.

وبحسب تقارير الإدارة الأميركية، فإن قانون قبصر لا ينص صراحة على تغيير نظام الأسد، لكنه يدفع إلى وجوب التزام الحكومة بشروط، منها حزم إيران من سوريا والتوقف عن دعم حزب الله اللبناني، علاوة على التخلي عن الأسلحة الكيميائية التي تقول واشنطن إنها تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار حملة الضغوط الأميركية المتزايدة على النظام السوري أعلنت روسيا الخميس انسحابها من ترتيب طوعي تقوده الأمم المتحدة لحماية المنشآت وتسهيل المساعدات الإنسانية في سوريا من استهداف الأطراف المتحاربة لها.

وباتت التحرك الروسي بعد أن خلع تحقيق داخلي أجرته الأمم المتحدة في أبريل إلى أنه من "المحتمل للغاية" أن تكون الحكومة السورية أو حلفاؤها قد نفذوا هجمات على ثلاث منشآت للرعاية الصحية ومدرسة وملجأ للأطفال في شمال غرب البلاد، العام الماضي.



تشبث بارجاج السلطة للشعب

سعره صباح كل يوم. ولكن الأمر لم ينح. ويحمل الشارع المحتج في لبنان منذ أشهر الطبقة السياسية الحاكمة عدم الجدية في التعامل الأزمة الخائفة وغياب الإرادة الحقيقية للإصلاح. وأقدمت حكومة حسان دياب مؤخراً على القيام بتعيينات جديدة يعتبرها الشارع المحتج أنها لا تمثل بداية حل للأزمة، متهمين دياب بالزيف عن خطابه الرسمية التي تتعهد بمكافحة الفساد المعيش في أجهزة الدولة.

ويذكر أن جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية صعبة وبيقية ومتدهورة في لبنان، الذي يشهد انكماشاً اقتصادياً كبيراً. كما يشهد الوضع الاجتماعي فيه ارتفاعاً في مستوى البطالة والفقر، ومن المتوقع أن تفوق نسبة البطالة 40 في المئة، ونسبة الفقر 50 في المئة من الشعب اللبناني. وكان مجلس الوزراء قد اتخذ خلال جلسة استثنائية عقدها في 12 يونيو برئاسة عون تدبيراً لخفض سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية يقضي بأن يبدا مصرف لبنان بضخ الدولار في الأسواق وتقوم نقابة الصرافين بتحديد

شحنات شيئاً تستطيع الحصول على الأموال له". وتواصل الليرة انخفاضها على الرغم من تعهد الرئيس ميشال عون في 16 يونيو بأن يمد البنك المركزي سوق العملة بالدولارات لدعمها. وأكد عون الجمعة أن الهم الأول هو تحقيق الاكتفاء الغذائي والأمن للشعب، قائلاً إن "الوضع الحالي قد زاد من نسبة العوز وأرهق كاهل اللبنانيين، لكن همتنا الأولى يكمن الآن في تحقيق الاكتفاء الغذائي للشعب اللبناني إلى جانب الأمن".

وأشار إلى أن "التظاهرات التي حصلت في البداية كانت عملاً ديمقراطياً يُظهر حاجات الشعب أمام الحكم. إلا أنه دخلت عليه لاحقاً عناصر غريبة عن الوطن ولا ترتدي الأطباع اللبنانية الهادئة فاستفاضت بالنسب، مرتدية طابع الفرق المتخصصة بالإرهاب". وتابع الرئيس اللبناني "أن عملنا يتكامل مع ما يقوم به جميع الخريين

المستمر لسعر صرف الدولار الأميركي. وانزلت الليرة اللبنانية إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار الجمعة في السوق الموازية حيث فقدت حالياً نحو 80 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر. وقال هاني بحصلي رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية والمشروبات إن مستوردي الأغذية أشاروا إلى سعر عند 7500 ليرة لشراء الدولار الجمعة. وأشار متعامل ثان في السوق إلى أسعار صرف بين 7300 و7600.

وأكد بحصلي أن مستوردي المواد الغذائية تمكنوا فحسب من تدبير 20 في المئة من احتياجاتهم من النقد الأجنبي من الصرافين المرخصين في الأسبوعين الماضيين، مما تركهم يعتمدون على السوق الموازية لتدبير الباقي. وأضاف "واردات الأغذية تقتلص. لا يمكن أن تستمر على هذا النحو، إذا لم تستطع العثور على الدولارات للاستيراد، لا يوجد أي ضمان بانك لو

طالت الاحتجاجات في لبنان الجمعة مقر وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث طالب المحتجون بقاء الوزير رمزي المشرفية الذي يحملونه مسؤولية ما آلت إليه أوضاع المعيشية من تدهور حاد. وعرفت مدن أخرى احتجاجات مشابهة بعدما انزلت العملة اللبنانية بشكل غير مسبوق ليرتفع سعر الدولار إلى مستوى 7500 ليرة.

بيروت - اقتحم محتجون في لبنان الجمعة مقر وزارة الشؤون الاجتماعية مطالبين بوجوب مقابلة الوزير رمزي المشرفية الذي لم يكن موجوداً بمقر الوزارة.

وحمل المحتجون الوزارة الجزء الأكبر من مسؤولية تردي الأوضاع المعيشية، معتبرين أن الوزير لا يقوم بواجباته تجاه المواطنين. وتدخلت القوى الأمنية لفض التحرك وحاولت إقناع المحتجين بالخروج من المكاتب، لينتقلوا إلى مدخل الوزارة.

وعرفت مدن عدة في لبنان تحركات احتجاجية على الأوضاع المعيشية المتردية وارتفاع سعر صرف الدولار الذي لامس عتبة الـ7500 ليرة اللبنانية.

وعمد عدد من المحتجين إلى قطع الطريق لساعات في منطقة برج "جنوب بيروت" وأطلقوا على تحركهم "ثورة غضب" لأن وضعهم بات مزمياً ولم يعد بإمكانهم تأمين الطعام لأولادهم.

وقطع عدد آخر من المحتجين طريق تعلبا بوادي البقاع، شرقي لبنان، منذ صباح اليوم احتجاجاً على الأوضاع المعيشية المتردية. وفي بعلبك بشرق لبنان، اعتصم عدد من المحتجين أمام قصر العدل في المدينة، للمطالبة "بمحاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة"، رافعين الإعلام اللبنانية، وسط انتشار أمني كثيف في محيط قصر العدل.



وعمد أصحاب بعض الشركات والمحال التجارية في قرى وبلدات قضاء مرجعيون بجنوب لبنان إلى الإقفال التام أو المؤقت لحالهم حتى إشعار آخر، بسبب الغلاء الفاحش والارتفاع

الضم يهدد معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل

المعاهدات أو إلغاؤها". ويضيف أن الأردن "سن يفعل أي شيء ملموس لوقف الضم، سيكون هناك الكثير من الخطابات حول معارضة ذلك".

تشبث إسرائيل بالمضي في تنفيذ الضم يهدد معاهدة السلام أو تعليق العمل ببعض بنودها

وأشارت تقارير إسرائيلية إلى أن رئيس المخابرات الإسرائيلية الموساد يوسي كوهين نقل قبل أيام رسالة من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إلى ملك الأردن عبدالله الثاني حول خطة "الضم" الإسرائيلية. ولم تكشف المصادر فحوى الرسالة كما لم يصدر أي إعلان رسمي من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أو الحكومة الأردنية عن هذا اللقاء الذي لم يعلن عنه مسبقاً.

ونقلت القناة الإسرائيلية 13 عن مسؤول إسرائيلي لم تنشر اسمه، قوله إن "رئيس الموساد يوسي كوهين زار الأردن قبل أيام والتقى مع الملك عبدالله الثاني، وسلمه رسالة من رئيس الوزراء بشأن عملية الضم الإسرائيلية".

وأضاف المومني "هذا تهديد مباشر للأمن الوطني والمصالح العليا لن يكون بلا تكلفة على العلاقات".

ويقول مراقبون إن الأردن وقّع معاهدة السلام على أساس تصوّر شامل يمهّد لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأ مئات الآلاف منهم إلى المملكة عام 1948 وعام 1967، لكن خطة الضم قد تجعل عمان تراجع اتفاقات السلام مع إسرائيل.

ويرى الفلسطينيون أن ضمّ أراض في الضفة الغربية سيجعل من المستحيل قيام دولة فلسطينية مترابطة جغرافياً. ويشاركهم الملك عبدالله مخاوفهم فيص على لآهاته الغلات لا للوطن البديل ولا لتوطين اللاجئين ولا للتنازل عن القدس. وفي مقابل الضغط داخل الأردن يقر خبراء بصعوبة المرحلة خاصة أنه قد لا يكون سهلاً على الأردن اتخاذ قرارات في شأن معاهدة السلام.

ويرى مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية أحمد عوض أن "علاقات الأردن الاستراتيجية مع واشنطن وجود ملفات عديدة مشتركة واعتماده على مساعدات أميركية، ستقلص من خياراته". ويقول المحلل السياسي كيرك سويل من "نيوتكا ريسك سيرفيسز" المتخصص بدراسة المخاطر خصوصاً في الشرق الأوسط "يمكن دائماً تعليق

فسنذهب إلى إلغاء معاهدة السلام". ويرى أن "لا قيمة لها إن لم يكن هناك سلام دائم وشامل في المنطقة".

ويؤكد وزير الإعلام الأسبق محمد المومني أن ضمّ إسرائيل أراض في الضفة الغربية خرق لمعاهدة السلام.

ويذكر بأن المعاهدة تنص على "عدم قيام أي طرف بإجراءات أحادية تمس مصالح الطرف الآخر"، مؤكداً أن الضمّ "يمس مصالح الأردن بشكل مباشر"، لأن هذه المصالح "مترتبة بقيام دولة فلسطينية".



مصير مجهول لأمن المنطقة

المملكة ستكون مضطرة "إعادة النظر بالعلاقة مع إسرائيل بكافة أبعادها". ويرى محللون أن لدى الأردن خيارات أبرزها إلغاء معاهدة السلام أو تعليق العمل ببعض بنودها، خاصة في ما يتعلق بالتعاون الأمني والاستخباراتي، وإغلاق سفارة إسرائيل في عمان وسحب السفير الأردني من تل أبيب.

ويقول مدير مركز القدس للدراسات السياسية عريب الرنتاوي "يجب توجيه رسالة قاطعة لإسرائيل وللأميركيين مفادها إذا ذهبت في هذا الطريق

وقال بيان أصدره مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية الجمعة، إن على الاتحاد الأوروبي أن يشد تحذيراته من الخطط الإسرائيلية "بقائمة صارمة من الإجراءات المضادة".

ويقترح أن يعلن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو اعتباراً من الأسبوع المقبل تفاصيل وضع خطة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة تشمل غور الأردن والمستوطنات، قيد التنفيذ.

ويحذّر الأردن من أن ذلك سيخوِّض فرص السلام ويقتل حل الدولتين الذي يتسمك به والمجتمع الدولي كحل وحيد لضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة. ويعتبر أن أي حل لا يضمن قيام دولة فلسطينية وحق عودة اللاجئين، يشكل خطراً على أمنه الوطني.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأمم المتحدة في الأردن أكثر من 2.2 مليون لاجئ، في حين يشكل الأردنيون من أصل فلسطيني أكثر من نصف عدد السكان البالغ نحو عشرة ملايين.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد حذّر الشهر الماضي من أن الضم سيؤدي إلى "صدام كبير مع الأردن الذي يدرس كل الخيارات". وقال رئيس الوزراء عمر الرزاز إن

عمان - توسّعت جبهة الرفض الدولي لخطة الضم الإسرائيلي التي يقول بشأنها مراقبون إنها باتت تقوض أي عملية سلام لا فقط في علاقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بل السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ويحسب محللين، تهدد خطة ضم أراض في الضفة الغربية أساساً بحرق معاهدة السلام مع الأردن الذي قد يوضع أمام خيارين؛ إلغاؤها أو تعليق العمل ببعض بنودها.

لكن ما يجعل أمر الأردن معقداً في هذه المسألة أن عمان التي تعتمد على مساعدات أميركية سنوية تفوق المليار دولار لن يتمكن من وقف خطوة أعطلها واشنطن الضوء الأخضر.

وفي تطور لافت ومهم، حث محقق حقوقي بالأمن المتحدة الاتحاد الأوروبي الجمعة على النظر في إجراءات منع إسرائيل من ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، أو معاقبتها، وذلك بعد أيام قليلة من توجيه أكثر من 1000 مشروع أوروبي نداءات مماثلة.

وضم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش صوته إلى أصوات الآخرين الأربعاء، ودعا إسرائيل إلى التراجع عن ضم المستوطنات في الضفة الغربية، محذراً من أن الخطوة تهدد أي فرصة لتحقيق سلام عبر التفاوض مع الفلسطينيين، الذين يسعون إلى إقامة دولة تشمل الضفة الغربية.